

## تحرك عاجل

### استجواب محام مُعتقل بتهم متعلقة بالإرهاب

في 30 أغسطس/آب 2020، استجوبت نيابة أمن الدولة العليا، المحامي محمد الباقر بتهم لا أساس لها، وتضمنت "الانضمام إلى جماعة إرهابية"، في قضية جديدة برقم 855 لعام 2020. ويُعتبر محمد الباقر سجين رأي، لم يُسجن سوى لعمله في مجال حقوق الإنسان.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدم نموذج الرسالة أدناه.**

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب،

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

تويتر: @EgyptJustice

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

نكتب اليكم للإعراب عن بواعث قلقنا بشأن استمرار اعتقال المحامي محمد الباقر، والناشط علاء عبد الفتاح، وتسفياً، وللذين يُحتجزان منذ 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019 بسجن طرة 2 شديد الحراسة.

وتعتبرهما منظمة العفو الدولية سجينين رأي، اعتقلا فقط بسبب ممارستهما السلمية لما يتمتعان به من حقوق الإنسان.

ففي 30 أغسطس/آب 2020، مثل محمد الباقر، أمام نيابة أمن الدولة العليا، إحدى فروع النيابة التي تختص بإجراء التحقيقات حول التهديدات المتعلقة بـ "أمن الدولة"، لاستجوابه في قضية جديدة برقم 855 لعام 2020. وفي أثناء الاستجواب، اتُهم بـ "الانضمام إلى جماعة إرهابية"، و"الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جريمة إرهابية"، فيما يُزعم ارتكابه هاتين الجريمتين خلال تربيته بساحة السجن، وفي أثناء حضوره إلى مكتب النيابة. وقال محاموه إن الاتهامات لا تستند لأي أساس، نظرًا لعزله عن العالم الخارجي منذ 10 مارس/آذار 2020 وحتى 22 أغسطس/آب 2020، حينما علّقت السلطات جميع زيارات السجن، وسط القلق بشأن تفشي فيروس كوفيد-19. وأفاد محاموه أيضًا بأنه لم يُسمح له بالتريض خارج محبسه طوال فترة احتجازه. وأمرت النيابة، بعد استجوابه، بحبسه 15 يومًا إلى حين استكمال التحقيقات.

وعلم أقرباء محمد الباقر، خلال آخر زيارة له في 22 سبتمبر/أيلول 2020، أنه كان يُعاني تشنجات بالقولون، وتلقى الرعاية الطبية داخل السجن. وُجِدَ حبس علاء عبد الفتاح خلال حضوره في 28 سبتمبر/أيلول 2020 لـ 45 يومًا آخرين. ومنذ استئناف زيارات السجن في 22 أغسطس/آب 2020، تمكن أقرباؤه من زيارته مرتين، وكانت الأخيرة في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2020. وبعد اعتقال الرجلين بقليل في 29 سبتمبر/أيلول 2019، عصب أفراد الشرطة عينيهما في الطريق إلى السجن، وتعرض علاء عبد الفتاح للضرب والركل، فيما وجه أفراد الشرطة الشتائم لمحمد الباقر.

ومن ثم، نحث حضرتكم على أن تُفرجوا عن علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر على الفور ودون قيد أو شرط، وأن تُسقطوا التهم المُوجهة لهما، نظرًا لاعتقالهما على خلفية ممارستهما السلمية لما يتمتعان به من حقوق الإنسان. وندعوكم إلى أن تضمنوا إتاحة الرعاية الصحية الكافية لهما، وسُبل التواصل المنتظم مع أسرتهما ومحاميتهما، ريثما يُفرج عنهما. ونهيب بكم أيضًا أن تضمنوا إجراء التحقيقات، على النحو الواجب قانونًا، بشأن الشكاوى المتعلقة بتعرضهما للتعذيب وغيره من سوء المعاملة. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

يُحتجز محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح منذ 29 سبتمبر/أيلول 2019، في القضية رقم 1356 لعام 2019. وأجريت التحقيقات مع الرجلين لاتهامهما بـ "الانضمام لجماعة إرهابية"، و"تمويل جماعة إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة من شأنها التأثير على الأمن القومي للبلاد" و"إساءة استخدام حساب على مواقع التواصل الاجتماعي بغرض ارتكاب جريمة نشر الأخبار الكاذبة". وجاء اعتقالهما في إطار أكبر حملة قمعية شُننت، منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سُدة الحكم في 2014.

و في 29 مارس/آذار 2019، أُفرج عن علاء عبد الفتاح، بعد أن أمضى خمسة أعوام في السجن بموجب حكم جائر، لمشاركته في احتجاج سلمي، وُضع تحت المراقبة لمدة خمسة أعوام. وكان عليه قضاء 12 ساعة كل ليلة بقسم الشرطة خلال الخمسة أعوام. وفي 29 سبتمبر/أيلول 2019، لم يغادر علاء قسم شرطة الدقي بالقاهرة، حينما كان يمضي ساعات المراقبة. وأخبرت الشرطة والدته بأن ضباط جهاز الأمن الوطني اقتادوه إلى مقر نيابة أمن الدولة العليا. وتوجه محمد الباقر، في وقت لاحق من ذلك اليوم، إلى مقر النيابة لتمثيله. ووفقًا لما ذكرته أسرنا علاء ومحمد وأصدقائهما، ظلت أماكن وجودهما غير معروفة حتى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019، حينما ظهرنا بسجن طرة 2 شديد الحراسة. ويُمنع محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح، منذ اعتقالهما، من تلقي أي كتب أو التريض خارج محبستهما أو الحصول على جهاز راديو أو أفرشة أو مياه ساخنة.

واندلعت احتجاجات متفرقة في مدن مصرية، في 20 و 21 سبتمبر/أيلول 2019، وطالب المحتجون الرئيس السيسي بالاستقالة من منصبه. ووثقت منظمة العفو الدولية اعتقال قوات الأمن المصرية لمحتجين سلميين وصحفيين ومحامين حقوقيين ومدافعين عن حقوق الإنسان وشخصيات سياسية، في محاولة لإسكات أصوات المنتقدين وردع أي محاولات لتنظيم المزيد من الاحتجاجات. وأمرت السلطات بالحبس الاحتياطي لـ 3715 شخصًا على الأقل، إلى حين استكمال التحقيقات بشأن تهم تتعلق بـ "الإرهاب"، في إطار ما يُعد أكبر تحقيق جنائي يأتي على خلفية احتجاجات في تاريخ مصر.

وفي سبتمبر/أيلول 2020، خرجت احتجاجات محدودة ومتفرقة بعدد من القرى والبلدات والمناطق الحضرية الفقيرة بمصر، حيثما تظاهر المحتجون في الشوارع ضد سياسة الحكومة في هدم المنازل غير المُرخَّصة، وقانون التصالح في المنازل المُخالفة. وردد بعض المحتجين هتافات مناهضة للرئيس

السياسي، واحتجوا على مقتل رجل خلال عملية مُداهمة للشرطة بمحافظة الأقصر. واستخدمت قوات الأمن المصرية الغاز المسيل للدموع والهراوات وطلقات الخرطوش، فيما استخدمت في إحدى المرات على الأقل الذخيرة الحية لفض الاحتجاجات. وبحسب المعلومات التي جمعتها منظمًا حقوق الإنسان، "المفوضية المصرية للحقوق والحريات" و"الجبهة المصرية لحقوق الإنسان"، اعتقلت قوات الأمن المصرية ما تراوح بين 571 و735 شخصًا بـ 17 محافظة في الفترة بين 10 و29 سبتمبر/أيلول 2020، واحتُجز جميعهم على ذمة التحقيقات حول تهم غير مُبررة قانونًا متعلقة بـ "الإرهاب" والاحتجاجات.

ودأبت نيابة أمن الدولة العليا بصورة متزايدة، في الأشهر الأخيرة، على تجاهل القرارات الصادرة عن المحاكم أو النيابة العامة بالإفراج عن المُحتجزين قيد الحبس الاحتياطي المُطوّل، بإصدار أوامر جديدة بحبسهم على خلفية تهم مماثلة. وتشمل القضية الجديدة برقم 855 لعام 2020، التي بدأتها نيابة أمن الدولة، سجناء رأي آخرين، إلى جانب محمد الباقر، كانوا قيد الحبس الاحتياطي بالفعل على ذمة تحقيقات منفصلة حول تهم مشابهة تتعلق بـ "الإرهاب" ولا تستند لأي أساس. وتضمن هؤلاء مدافعة حقوق الإنسان ماهينور المصري، والصحفيتين سلافة مجدي وإسراء عبد الفتاح. ووفقًا للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، استندت التهم التي وجهها وكلاء النيابة لهم، بصورة أساسية، إلى ملفات تحقيقات جهاز الأمن الوطني، التي لم يتسن للمتهمين ولا لمحاميهم الاطلاع عليها.

وتعرض علاء عبد الفتاح، الناشط السياسي المعروف وأحد منتقدي الحكومة، للاعتقال مرارًا وتكرارًا خلال الأعوام الأخيرة، واشتملت أسباب اعتقاله على دوره في انتفاضة 2011. أما محمد الباقر، فهو محام حقوقي ومدير "مركز العدالة للحقوق والحريات" الذي أسسه في 2014. ويُركز المركز عمله على قضايا العدالة الجنائية والحق في التعليم وحقوق الطلاب.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية**

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 14 ديسمبر/كانون الأول 2020**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر**

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/2393/2020/ar>